

## ضبط الأمن في الأماكن الحضرية والأماكن العامة: الاتجاهات والممارسات الحالية

ترجمة بتصرف  
أ.د. مضر خليل عمر

يعد تطوير استراتيجيات فعالة للشرطة الحضرية عملية معقدة ومستمرة تتضمن فهمًا وثيقًا للمشاكل المحددة التي تواجهها المنطقة المحلية بالإضافة إلى تطبيق السياسات ذات الصلة لمعالجة هذه المشكلات . بمرور الوقت ، يجب أن تضمن الشرطة التنفيذ المتسق وأن تكون على دراية بالحاجة إلى تغيير السياسات ردًا على تطور الأسواق والمنظمات والاستراتيجيات الإجرامية . يقدم الفصل الثاني مزيدًا من التفاصيل حول بعض التحديات المهمة التي تواجه الشرطة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ويناقش الاتجاهات والممارسات الحالية في عدد قليل من المدن التي تبشر بتحسين عمل الشرطة في المناطق الحضرية الكبيرة.

### التعاريف

**COMPSTAT** ابتكار إداري قائم على البيانات في أعمال الشرطة في مدينة نيويورك حيث يستخدم ضباط الشرطة المحليون البيانات المشفرة جغرافيًا لتطوير استجابات للنشاط الإجرامي في مناطق مسؤوليتهم والتي يستخدمها القادة ذوو الرتب الأعلى لتقييم ومساءلة القادة من ذوي الرتب الدنيا والشرطة عن الجريمة التي يتغير معدلها في مجالات مسؤوليتهم .

**الشرطة المجتمعية** ركزت إستراتيجية الشرطة على اللامركزية في المسؤولية الشرطة من أجل تمكين القادة المحليين وضباط الصف الأمامي من العمل جنبًا إلى جنب مع سكان الأحياء السكنية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الشرطة .

**الشرطة الموجهة لحل المشكلة** استراتيجية شرطة تركز على استخدام الأدلة والبحوث والاتصالات المجتمعية لتطوير استراتيجيات لمنع الجريمة وحل مشاكل الجريمة بدلاً من التركيز على الاستجابة لحوادث محددة بعد وقوع الجريمة .

**الشرطة التي تقودها المخابرات** استراتيجية شرطة تركز على تجميع المعلومات التفصيلية حول الأنشطة الإجرامية من أجل تركيز جهود التنفيذ والدوريات على تعطيل هذه الجرائم .

**سارا** اختصار يصف عملية ضمن نموذج العمل الشرطي الموجه نحو المشكلات والذي يركز على أربعة مكونات لحل المشكلات : المسح والتحليل والاستجابة والتقييم .

**استراتيجيات الشرطة القائمة على الحوادث** الاستراتيجيات التي تركز على التواجد المنتظم للشرطة في الأحياء الغنية والمناطق التجارية ووجود الشرطة المتقطع في الأحياء الأخرى .

**تحديات ضبط الأمن في المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل**: نظرة فاحصة .

يبلغ طول جزيرة مانهاتن 13 ميلاً وعرضها 2 . تتبع الشوارع في الأرباع الثلاثة الشمالية من الجزيرة نمطاً متسقاً بين الشمال والجنوب والشرق والغرب . يحتوي حي وسط المدينة على شبكة أقل اتساقاً ، على الرغم من أن الشوارع جيدة التنظيم وقائمة منذ فترة طويلة ومعينة . بينما تواجه الشرطة العديد من التحديات في التعامل مع مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية التي تحدث في أجزاء من الجزيرة ، فإنها تعرف مكان العناوين ولا تجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى تلك الأماكن بسرعة .

تختلف هذه الظروف اختلافاً كبيراً عن تلك التي تواجهها الشرطة أثناء محاولتها العمل في المدن في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . حيث توجد أنماط شوارع متسقة في مناطق محدودة وفي العديد من المناطق وقد تتوسع المستوطنات الحضرية غير النظامية بسرعة أكبر بكثير مما يمكن للحكومات المحلية رسمها . قد لا تعرف الشرطة التي تعمل في هذه المدن مكان وجود عنوان محدد ، ولأسباب هيكلية وتنظيمية

متنوعة ، قد لا تتمكن من الوصول إلى تلك الأماكن في الوقت المناسب . قد تكون الشوارع ضعيفة الإضاءة ، وقد لا يكون للمنازل عنوانا رسميا ، وقد لا توجد خرائط وقد تحد المنظمات الإجرامية من قدرة الشرطة على دخول الى أجزاء من المدينة . لذلك ، في بعض الأحيان ، ستختلف استراتيجيات منع الجريمة المنفذة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عن تلك المستخدمة في البلدان الأكثر ثراء .

التحديات التي تواجه العمل الشرطي الجيد في المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل  
تشمل التحديات : تتوفر خرائط دقيقة قليلة ؛ شوارع غير منتظمة وغير متناسقة ؛ نوعية رديئة للبنية التحتية يضاف الى ذلك :

"الإحجام عن العمل مع الشرطة والعكس صحيح ؛ والافتقار إلى الثقة المتبادلة أمر ضروري لبناء استراتيجيات أفضل للسلامة العامة ،

"هيمنة عناصر إجرامية على بعض المناطق

"نقص البيانات عن الجريمة في العديد من المناطق

"وجود مجتمعات مغلقة وخدمات حماية خاصة تحد من وصول كيانات تنفيذ القانون

"أنظمة الطرق والمواصلات المحدودة وغير فعالة

"خدمات النقل غير النظامية (خدمات النقل الجماعي غير الرسمية)  
اليقظة

"الفقر والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات كبيرة من السكان

"الأغنياء والفقراء يلجأون إلى الإدارة الذاتية للأحياء في ظل نظام حكم سيء الأداء

أحد التحديات الأساسية التي تواجه الشرطة هو عدم امتلاك معرفة دقيقة بالتضاريس الحضرية . في حين أن الشرطة غالبًا ما تطور معرفة أعمق مما يفعله العديد من مسؤولي الدولة الآخرين ، نظرًا لوجودهم المنتظم في الشوارع في بعض المناطق الأكثر إشكالية في المدن ، حتى الشرطة تواجه مشاكل خطيرة في تطوير المعرفة التي يحتاجون إليها لأداء وظائفهم بفعالية .

أدى التوسع الحضري السريع وغير المنتظم إلى إنشاء مناطق كاملة داخل المدن قد لا يتم رسم خرائط لها والتي تتبع أنماط شوارع معقدة وغالبًا ما تكون غير منظمة . يمكن لمشاريع البناء السريعة إغلاق الشوارع التي كان يمكن عبورها سابقًا وإنشاء مبانٍ غير مستقرة قد تنهار وتغير تخطيط المنطقة . يمكن للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ، مثل الفيضانات والانهدامات الطينية ، تدمير أحياء سكنية بأكملها وإعادة تنظيم الحيز الحضري . بالإضافة إلى ذلك ، قد تكون البنية التحتية ذات نوعية رديئة . كما أن ضيق الشوارع وقرب المباني من بعضها البعض قد يجعل من الصعب على الشرطة تقييم المناطق تكتيكيًا وقد يحد من قدرة صانعي القرار الاستراتيجيين على تطبيق السياسات بشكل فعال .

يعد العمل في مثل هذه المناطق صعبًا بشكل خاص نظرًا لعدم وجود عناوين دقيقة أو طرق للشرطة للوصول إليها دون تعاون محلي كبير . عادة ، سيكون المجرمون الذين يعملون فيها أكثر دراية بالمناطق وسيكون لديهم علاقات شخصية أقوى مع الأفراد في المنطقة من تلك التي تسعى الشرطة للسيطرة على النشاط الإجرامي فيها . بالإضافة إلى ذلك ، إذا لم تكن الحكومة فعالة في الحفاظ على بنية تحتية عالية الجودة ، فلن يكون لديها أيضًا صورة دقيقة للأنشطة الإجرامية في منطقة معينة . إن كثافة الحيز الحضري وتنوع الأنشطة الإجرامية التي قد تحدث في منطقة معينة تجعل تعقب الجريمة أمرًا صعبًا . في الحالات التي تواجه فيها الحكومات صعوبة في مواكبة هيكل الأحياء السكنية ، سيكون لديها مشاكل أكبر في معرفة أين وبأي معدل تحدث الجرائم . كل هذا يجعل تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة أمرًا صعبًا ، خاصة في الأحياء السكنية الأكثر احتياجًا إلى مكافحة الجريمة وبشكل أفضل .

تواجه الشرطة أيضًا في كثير من الأحيان مشكلة وجود علاقة سيئة مع السكان المحليين . غالبًا ما خلقت موروثات الاستبداد والاستعمار والصراع انقسامات كبيرة بين السكان والشرطة . والنتيجة هي إحجام الأفراد الذين قد يكونون قادرين على مساعدة الشرطة في توفير المعلومات الهامة الضرورية لمكافحة الجريمة

المحلية . قد لا تتمكن الشرطة من العثور بسرعة على منزل تحدث فيه أنشطة غير قانونية . علاوة على ذلك ، قد يكون من الصعب تنفيذ سياسات الشرطة التعاونية التي تحاول البناء على المعرفة المحلية للاستجابة لشواغل السكان . تؤدي هذه المواقف إلى خلق ديناميكية سلبية في العلاقات بين الشرطة والمجتمع ، حيث يتزايد استياء الشرطة المحبطة من السكان وترفض العمل معهم للسيطرة على النشاط الإجرامي والعكس صحيح .

تتفاقم مشاكل العمل مع السكان بسبب وجود منظمات إجرامية نشطة تتكيف بشكل فعال مع ممارسات الشرطة بمرور الوقت . غالبًا ما يؤدي وصول وجود الشرطة القومي إلى الاعتقالات والاستيلاء على وسائل منع الجريمة ، ولكن بدون ابتكار كبير من جانب الشرطة أو العمل الفعال مع المواطنين لجمع المعلومات الاستخباراتية ، ستميل الجماعات الإجرامية إلى التعلم من هذه الإجراءات وتكييفها . تميل المنظمات الإجرامية إلى العمل بمستوى عالٍ نسبيًا من الفعالية في المناطق الحضرية نتيجة للأسواق العديدة التي يمكنهم الوصول إليها والأماكن المختلفة التي يمكنهم فيها إخفاء أنشطتهم .

كما تخلق المجتمعات المخططة تحديات للشرطة . تواجه الشرطة بشكل متزايد تحديات كبيرة في إدارة الفضاء الحضري داخل المجتمعات المغلقة . خصخصة المكان والصعوبة التي تواجهها الشرطة في الوصول إلى الفضاء الخاص يمكن أن تجعل تنفيذ القانون صعبًا بشكل خاص . بدون الوصول المباشر إلى أجزاء معينة من المدينة ، قد تعتمد الشرطة على مساعدة قوات الأمن الخاصة . قد ينتهك حراس وشركات الأمن الخاصة القانون والمشتبه في ارتكابهم جرائم في المناطق التي يتحملون مسؤوليتها . يمكن أن تساهم العمليات المستمرة لشركات الأمن الخاصة ، والتي قد يكون العديد منها بتوجيه أو موظفين من قبل شرطة خارج الخدمة ، في الابتزاز وغير ذلك . أشكال الجريمة المنظمة القائمة على الحماية في بعض المناطق الحضرية مثلما يسعى المواطنون الأفضل حالاً إلى تحسين أمنهم من خلال توظيف قوات أمن خاصة ، فإن الأقل ثراءً سيشكلون أحياناً أنظمة مراقبة الأحياء السكنية أو قد يتسامحون مع أنشطة الحراس ويدعمونها . يمكن أن تشكل مثل هذه الجماعات تحديات كبيرة للشرطة . فمن ناحية ، تشير الأدلة من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية إلى أن هذه الجماعات غالبًا ما تكون على خلاف مع الشرطة وتخرط في مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تسهم في تدهور سيادة القانون في المدن الكبرى . وقد تتورط في أنشطة الجريمة المنظمة الأوسع . ونتيجة لشرعيتها المحلية ، يمكن بسهولة تطوير العلاقات مع مسؤولي الدولة الفاسدين . يمكن لمثل هذه الجماعات أن تخرط في أعمال عنف طائفي في مناطق من آسيا وأفريقيا . من ناحية أخرى ، وجدت الشرطة ، خاصة في إفريقيا ، نفسها في مواقف قد يكون من المنطقي فيها تكتيكيًا تطوير علاقات مستمرة مع هذه المجموعات في محاولة لفرض النظام . في حين أن هذا يمكن أن يوفر للشرطة اتصالات في المناطق التي يسيطر عليها . مثل هذه الجماعات ، تواجه الشرطة تحديات كبيرة في هذا الصدد ، بما في ذلك تقويض شرعيتها وإنشاء منظمات يمكن أن تشارك في أنشطة غير قانونية أخرى . كان أحد النجاحات في هذا المجال هو تطوير العلاقات بين الوكلاء الحكوميين والزعماء التقليديين في جنوب السودان . ومن الأمثلة الأخرى ، التي تمت مناقشتها لاحقًا في الدليل ، الجهود المبذولة لتعزيز الإصلاحات المجتمعية في كينيا وجمهورية تنزانيا .

التحدي الآخر الذي تواجهه الشرطة في الحفاظ على النظام في المناطق الحضرية هو الافتقار إلى النقل الحضري المتسق والمنتظم . أساطيل الحافلات غير النظامية وغيرها من وسائل النقل تسد الطرق وتخلق فرصًا للنشاط الإجرامي . تولد الطرق المضطربة تحديات كبيرة للشرطة من خلال التدخل في وصولهم إلى مسرح الجريمة . في أفقر البلدان ، قد تعتمد الشرطة أيضًا على وسائل النقل العامة وغير الرسمية للوصول إلى مسرح الجريمة . أخيرًا ، يمكن أن يوفر وجود خدمات نقل غير نظامية وغير قانونية فرصة للجماعات الإجرامية المنتظم . الاعتبار الأخير الذي يواجهه الشرطة في المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هو المسألة الأساسية : الفقر وعدم المساواة . كثيرًا ما يطلب المسؤولون الحكوميون من الشرطة حل المشكلات الخطيرة التي تعاني منها قطاعات من السكان محرومة من خدمات

اقتصاد السوق والدولة على حد سواء . في البيئات التي ينتشر فيها الفقر واليأس ، وكذلك في المواقف التي تشعر فيها الطبقات المتوسطة والعلية بالتهديد من قبل الفقراء ، يُتوقع من الشرطة الحفاظ على النظام . إن الافتقار إلى الثقة بين السكان الأكثر فقراً واحتضان هؤلاء السكان لآليات أمنية بديلة ، بما في ذلك الآليات المحلية غير الرسمية لحل النزاعات والعدالة العوائية ، يضاعف من الصعوبات . والنتيجة هي أنه غالباً ما يُتوقع من الشرطة أن تفعل الكثير . وبدلاً من مجرد تطبيق القانون ، يُتوقع من الشرطة توفير الخدمات الاجتماعية والوقوف على نطاق أوسع للدولة ككل في حالات الأزمات . ثم غالباً ما يلقي السكان باللائمة على الشرطة في أي عدد من المشاكل ، كما أنها تتعب من المطالب الكبيرة التي يفرضها عليها مسؤولو الدولة .

**التحديات والاستجابات**

تقدم مجموعة المشاكل الموصوفة أعلاه وعمقها منظراً عن سبب كون المشكلات المتعلقة بالجريمة في المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل صعبة . كيف يمكن للشرطة العمل على حل المشاكل؟ يوضح قسم الاستراتيجيات التي يمكن للشرطة مراعاتها في الجهود المبذولة للسيطرة على الجريمة والعنف ذلك . يبدأ القسم بنقد للشرطة التقليدية الموجهة نحو الحوادث ثم يبحث في الاستراتيجيات البديلة للسيطرة على الجريمة ، مثل الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات والشرطة المجتمعية .

في مواجهة المشكلات الجوهرية المتعلقة بالأنشطة الإجرامية والمعاناة من موروثات الاستبداد والاستعمار والصراع ، تعتمد العديد من قوات الشرطة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على استراتيجيات الشرطة القائمة على الحوادث التي تركز على الوجود الشرطي المنتظم في الأحياء الميسورة والأعمال والمقاطعات ووجود الشرطة المتقطع في الأحياء الأخرى . في كثير من الأحيان ، تكون هذه الجهود بمثابة رد فعل ، حيث يقضي رجال الشرطة في الشوارع معظم وقتهم في الاستجابة لجرائم معينة . بشكل عام ، تعمل الشرطة الموجهة نحو الحوادث ضمن الإطار العام للقانون ، ولكن عندما يتم تطبيقها على السكان الأقل ثراءً ، غالباً ما تتجاوز الشرطة القانون . وعادة ما تكون التحقيقات وأنظمة المحاكم اللازمة لدعم مثل هذا العمل الشرطي غائبة . تميل أعمال الشرطة الموجهة نحو الحوادث ، عندما يقودها ضباط تنفيذ القانون يتقاضون رواتباً منخفضة وغير مدربين ، إلى الفشل ، مما يؤدي إلى الإحباط بين عامة السكان والمسؤولين الحكوميين ويؤدي إلى دعوات لتحسين عمل الشرطة . الغريزة الأولى في مثل هذه الظروف هي القول إن الشرطة لا تؤدي وظائفها بفعالية كافية ، كما يجادل البعض في كثير من الأحيان ، لأن الشرطة محاصرة بالقوانين لحماية حقوق المجرمين ومنعهم من القيام بعملهم . قد تروج الشرطة أيضاً لمثل هذه الحجة كطريقة لإلقاء اللوم عن إخفاقاتها على مؤسسة أخرى . والنتيجة هي دعوات متزايدة للقمع والتحول إلى ما يشار إليه بضبط الأمن على الإطلاق . ستحاول الشرطة بعد ذلك إيقاف جميع الجرائم ، وصولاً إلى أصغر الجرائم ، مثل التهرب من رسوم العبور ووضع اللافتات بشكل غير قانوني ، من أجل إعطاء المواطنين إحساساً بالنظام الأساسي والإبلاغ عن أن الحكومة لن تتسامح حتى مع الجرائم البسيطة .

هذه الاستراتيجيات منطقية إلى حد ما في سياقات أمريكا الشمالية وأوروبا . للمدن نظام أساسي ومن الممكن الحد بشكل كبير من التوزيع غير القانوني لفواتير اليد أو إيقاف معظم الممارسات الاقتصادية غير الرسمية في المناطق العامة . ومع ذلك ، فإن المدن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، غالباً ما تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ذلك نظراً لهيكل المنطقة الحضرية ومدى الاقتصاديات غير الرسمية . تفرض الأنظمة القضائية المستقلة وطويلة الأمد الموجودة عادة في الديمقراطيات القديمة قيوداً كبيرة على تجاوزات الشرطة التي قد تصاحب هذه البرامج ، والتي يصعب على الأنظمة القضائية المتطورة في الديمقراطيات الانتقالية فرضها .

علاوة على ذلك ، فإن وجود تاريخ حديث نسبياً من الاستبداد والاستعمار والصراع قد يجعل من المرجح أن تتجاوز قوات الشرطة حدود عدم التسامح مطلقاً وممارسة شكل أكثر تعسفاً من الشرطة . ومع ذلك ، في حين أن قوة الشرطة في مثل هذه الظروف قد يكون لديها القدرة على قمع السكان على نطاق أوسع ، إلا أنها لن تتمتع بما يصاحب ذلك من قدرة التحقيق والعقاب لإعطاء أفعالها تأثيراً طويلاً المدى . وهذا

بدوره يمكن أن يؤدي إلى عمليات شرطة غير فعالة ومسيئة تقوض شرعية الدولة والعلاقات بين الشرطة والمواطنين . وبمرور الوقت ، يؤدي هذا إلى مزيد من الجريمة وتقليل الثقة في الشرطة والدولة ويمكن أن يساهم في دوامة الجريمة والفوضى .

مشاكل مع استراتيجيات الشرطة الموجهة للحوادث  
استراتيجيات الشرطة الموجهة نحو الحوادث هي:

"رد الفعل ، وليس عمل استباقي

"الاعتماد على جهاز تحقيق وجهاز قضائي ، غالبًا ما يكون غير موجود ، لجعلها تعمل

"نفور السكان من الشرطة

"تقوض جهود جمع المعلومات الاستخباراتية للشرطة

"الإضرار بمعنويات الشرطة

"تؤدي إلى دوامة قمعية تزيد من تقليل الفعالية

"يمكن أن تسهم في ضعف الرقابة والفساد

لا توجد حلولاً سهلة لوضع الشرطة الجيدة في المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل . أي جهد للشرطة في المناطق الحضرية ينطوي على تحليل مكثف ومستمر والعمل من جانب مسؤولي السلامة العامة . ومع ذلك ، تشير الأدلة الموجودة في مختلف المناطق إلى أن الشرطة يجب أن تولي اهتمامًا جادًا لاستراتيجيات الشرطة الاستباقية والتكاملية التي تساعد الشرطة على منع الجرائم والعمل بشكل أفضل مع السكان في التعامل مع قضايا الجريمة . هناك ثلاث استراتيجيات ذات صلة تحقق ذلك وهي الشرطة التي تقودها المعلومات الاستخباراتية أو الشرطة الخاصة بالجرائم ، والشرطة الموجهة نحو المشكلات ، والشرطة المجتمعية .

تشير الشرطة التي تقودها المخابرات أو الجرائم المحددة إلى نموذج الشرطة الذي ظهر في السنوات الأخيرة والذي يستخدم الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والهياكل البيروقراطية لنشر قوات الشرطة بكفاءة للرد ، في فترات زمنية قصيرة نسبيًا ، على الجرائم الكبرى . في مثل هذه الجهود الشرطية ، يكون قادة الشرطة المحلية والإقليمية مسؤولين أمام رؤسائهم في قوة الشرطة وفي الحكومة المحلية عن معدلات الجريمة في مناطق مسؤوليتهم . يتم تمكين هذا النظام الهرمي من خلال نظام شامل لجمع البيانات يسمح بمعالجة الجرائم جغرافيًا بحيث يمكن لقادة تنفيذ القانون تحليل مكان حدوث الجرائم ونشر الموارد بشكل مناسب لفرض النظام . تُعقد اجتماعات إدارية بانتظام لتقييم فعالية الاستجابات ، وإعادة تخصيص الموارد ونشر استراتيجيات جديدة .

اعتمدت المدن حول العالم إصدارات مختلفة من هذا النهج . ولعل أشهر جهد في هذا الصدد هو نظام المعالجة COMPSTAT المعتمد في مدينة نيويورك في أوائل التسعينيات . تم دمج نظام المعلومات المفصل هذا مع الابتكارات الإدارية التي مكنت قادة الشرطة على المستويات التكتيكية والاستراتيجية من مساءلة رؤسائهم عن الجهود المبذولة للحد من الجريمة في جميع أنحاء المدينة . نهج COMPSTAT هو واحد من مجموعة من المناهج التنازلية التي تستخدم جمع المعلومات والمساءلة لإدارة الجريمة بشكل فعال . دعت المملكة المتحدة وأجزاء أخرى من الكومنولث البريطاني لبعض الوقت إلى جمع البيانات من خلال تقارير الجرائم وكذلك استراتيجيات الاستخبارات الأوسع نطاقاً من أجل المساعدة في بناء قاعدة معرفية متماسكة لنشر الشرطة ومكافحة الجريمة .

حظي نجاح نيويورك في السيطرة على الجريمة بالترويج الجيد واجتذاب اهتمامًا واسعًا في كل من الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع . وتوجد أدلة على أن نهج مماثلة قد تم نشرها في أمريكا اللاتينية ، وإن كان ذلك على نطاق أضيق بكثير . يركز العمل الشرطي الموجه نحو المشكلات على تطوير معرفة متعمقة بالنشاط الإجرامي واستخدام الخبرة الشرطية والمدنية لحل المشكلة . عادةً ما ينطوي هذا أيضًا على تراكم المعرفة التفصيلية حول النشاط الإجرامي من قبل الشرطة والجهود المركزة لحل مشكلة

ما . على سبيل المثال ، قد يلاحظ ضباط الشرطة حدوث عددا كبيرا جداً من الاعتداءات في زاوية شارع معين . بعد ذلك ، تذهب الشرطة إلى تلك الزاوية في أوقات مختلفة من اليوم لمراقبة الظروف هناك وكذلك التحدث إلى الأفراد الذين يعيشون ويعملون في المنطقة المجاورة لفهم سبب حدوث الجرائم . قد يطلبون من الوكالات الحكومية الأخرى معالجة المشكلات في المنطقة ، على سبيل المثال عن طريق إصلاح مصابيح الشوارع أو عن طريق ترقق أوراق الشجر لتقليل فرصة الاعتداء . قد تنشئ الشرطة دوريات أكثر تواتراً في ذلك المكان المحدد أو قد تقرر حتى وضع ضابط هناك في الأوقات الحرجة . يجب أن تقلل هذه الجهود من الجريمة في ذلك المكان .

تركز الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات أيضًا على استخدام تقنيات البحث وبناء الفرضيات في العلوم الاجتماعية من أجل تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة . يتم تنظيم طريقة حل المشكلات هذه في إطار استراتيجية تعتمد على المسح والتحليل والاستجابة والتقييم . تسهل الاستراتيجية تطوير فرضية محددة وتوفر نموذجًا لاختبار فعالية جهود ضبط الأمن من خلال تقسيم عملية البحث وحل المشكلات إلى المراحل الأربع التالية :

**المسح :** تتضمن المرحلة الأولى من عملية حل المشكلات تطوير فهم لمجموعة واسعة من المشاكل التي تؤثر على منطقة ما . يتضمن ذلك فهم أنواع الجرائم التي تحدث في المنطقة ، وتحديد الآثار المترتبة على تلك الجرائم بالنسبة للشرطة والمجتمع ، والتأكيد على وجود مشاكل متصورة بالفعل ، وبناء قائمة أولويات لكيفية تعامل الشرطة مع المشكلات المختلفة التي يجدها في المنطقة ، وفهم مدة وتكرار المشكلة واختيار مشاكل محددة لمزيد من الدراسة المعمقة .

**تحليل :** تركز هذه المرحلة على تطوير فهم أعمق لقضية جريمة معينة أصبحت من أولويات الشرطة . يتضمن جهودًا تهدف إلى تطوير فهم أعمق وأوسع لمشكلة معينة وكيف أثرت على الولايات القضائية الأخرى ، وجمع البيانات لفهم المشكلة بشكل أفضل في مجال تركيز الشرطة ، باستخدام تلك البيانات لتطوير فرضية عن سبب حدوث المشكلة وتقييم الموارد المتاحة لمعالجتها .

**استجابة :** هنا ، تبني الشرطة على المعرفة التي طوروها لخلق استجابة مركزة . ويشمل ذلك إنشاء قائمة بالتدخلات المحتملة بناءً على المعرفة المحلية والبحث الأوسع نطاقاً ، واختيار مسار العمل ووضع خطة للتنفيذ ، وتحديد أهداف الخطة وتنفيذها .

**تقدير :** أخيرًا ، يجب تقييم آثار جميع التدخلات من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الكمية والنوعية . كما توضح المراحل المذكورة أعلاه ، فإن ضبط الأمن الموجه نحو حل المشكلات يعتمد على تقنيات صارمة لتقييم المشكلات وتحليلها وحلها من خلال الخبرة الشرطية . تعمل الشرطة مع بيانات الجريمة والمعلومات المتعلقة بتقييم المشاكل والتدخلات المماثلة ، ومع أصحاب المصلحة في المجتمع لتطوير الحلول وتنفيذها .

تقدم **الشرطة المجتمعية** نهجًا ذا صلة لمساعدة الشرطة في التعامل مع الجريمة في البيئات الحضرية . مثل العمل الشرطي الموجه نحو حل المشكلات ، فإن الشرطة المجتمعية هي استباقية حيث أنها تعطي الأولوية لمنع الجريمة . يركز كلا النهجين أيضًا على إنشاء معرفة بمنع الجريمة بالتشاور مع السكان . يختلف العمل الشرطي الموجه نحو المجتمع عن العمل الشرطي الموجه لحل المشاكل من حيث أنه يركز على بناء العلاقات مع السكان وبالتالي إنتاج شكلا جديدا من النظام يعتمد على العلاقات الوثيقة بين الشرطة والمجتمع ، والذي يحل المشاكل من خلال الحوار النشط بين ضباط تنفيذ القانون و السكان . بينما تتخذ الشرطة المجتمعية مجموعة متنوعة من الأشكال ، فإنها عادة ما تقوم على إنشاء آليات رسمية مثل المجالس والوحدات المدربة بشكل خاص التي تساعد الشرطة على التفاعل مع السكان من أجل تحديد الاستراتيجيات الفعالة ، بناءً على المعرفة المحلية ، لمنع جريمة . في بعض الأماكن ، يتبع المسؤولون نوعًا مختلفًا من ضبط الأمن المجتمعي يُعرف باسم شرطة القطاع أو التقارب . يركز هذا النوع من البرامج على إقامة تواجد منتظم للشرطة في مكان محدد يكون قادرًا على نقل الأمن للمواطنين وإقامة علاقات مع السكان والتعامل مع الجريمة .

في حين أن الشرطة الموجهة لحل المشاكل والشرطة المجتمعية تتطلب عمل الشرطة مع المواطنين للسيطرة على الجريمة ، فإن الاستراتيجيات تختلف من حيث التركيز . بدلاً من التركيز على أساليب حل المشكلات الصارمة ، تسعى الشرطة المجتمعية إلى تحقيق اللامركزية في إدارة الشرطة من خلال نقلها إلى مستوى الحي ، وبالتالي تزويد القادة المحليين بدرجة عالية من المرونة وإنشاء آليات لتمكين القادة المحليين من العمل مع المجتمع المحلي لمعالجة مخاوفهم ومكافحة الجريمة . الحل في الشرطة المجتمعية هو تغيير العلاقة بين الشرطة والمجتمع ومن خلال الحوار المستمر لتطوير استراتيجيات مبتكرة وفعالة للسيطرة على الجريمة . على المدى الطويل ، تتضمن فعالية ضبط الأمن المجتمعي إشراك المواطنين بفعالية في حل مشاكلهم الجرمية من خلال تغيير أعراف المجتمع والعمل كمراقب لأنشطة الشرطة .

تم تطوير مثل هذه الاستراتيجيات في جميع أنحاء العالم ، إلا أن هناك عددًا قليلاً من الحالات التي تم فيها تحقيق نجاحات ملحوظة . نفذت بوغوتا مجموعة من أعمال الشرطة المجتمعية والشرطة الموجهة نحو حل المشكلات والتي حققت ، جنبًا إلى جنب مع مجموعة متنوعة من الإصلاحات الأخرى ، نجاحًا ملحوظًا : فقد تم تحسين أنظمة النقل العام بشكل كبير ، وتم إصلاح الشرطة ، وتم إعادة تأكيد السيطرة على رئاسة البلدية ، والضوابط على تنفيذ أوقات إغلاق الحانات وتم تشكيل مجالس مجتمعية . وكانت النتيجة انخفاضًا في جرائم القتل من حوالي 80 إلى حوالي 20 لكل 100.000 نسمة .

في بيلو هوريزونتي بالبرازيل ، تم تبني سلسلة من الإصلاحات الأمنية ، بما في ذلك رسم خرائط تفصيلية للجريمة ، وجهود للسيطرة على بؤر الجريمة وإصلاح الشرطة المبتكرة الموجهة نحو المجتمع على أساس نموذج بوسطن لوقف إطلاق النار ، والتي ساعدت في الحد بشكل كبير من جرائم القتل في المجتمعات المستهدفة . في مونتريال ، كندا ، تم أيضًا تبني إستراتيجية الشرطة المجتمعية ، والتي تركز على تزويد الشرطة المحلية بالمرونة للاستجابة لمطالب الجوار المحددة . وقد ساهم هذا الجهد في انخفاض بنسبة 47 % في معدلات الجريمة في تلك المدينة . وقد تم تنفيذ مثل هذه الأنواع من البرامج في مجموعة متنوعة من الولايات القضائية الأفريقية ، بما في ذلك كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا . بدون بيانات إجرامية دقيقة ، ومع ذلك ، كان من الصعب تقييم فعالية الاستراتيجيات .

يعد نظام كوبان الياباني من الأمثلة الكلاسيكية عن حفظ الأمن في المجتمع . كوبانس هي نقاط شرطة صغيرة تقع في الشوارع ، والتي تمكن الشرطة من الحفاظ على تفاعل طويل الأمد مع سكان المنطقة وزراعة المعرفة حول المنطقة . إن جغرافية اليابان الحضرية معقدة للغاية ويمكن فهمها بشكل أفضل من خلال التواجد طويل الأمد في منطقة محددة . إن وجود الكوبان في مناطق محددة وفوج مستقر من الضباط يمكن الشرطة من تطوير معرفة جغرافية حميمة لا يمكن تطويرها من خلال وسائل أخرى . تعمل كوبان كمراكز إدارية محلية ، وتوزع المعلومات للزوار والمقيمين في المناطق الذين يبحثون عن عناوين أو يحتاجون إلى مساعدة من الحكومة . كما أنها بمثابة لوحات صوت حيث يمكن لسكان المنطقة تقديم شكوى عن المشاكل المحلية ولحل النزاعات .

تجري الشرطة في كوبان مسوحات سنوية للشركات والمقيمين من خلال زيارة مواقع المنازل والشركات . يصبح رجال الشرطة أنفسهم جزءًا من المجتمع ويطورون المعرفة التي تساعد في السيطرة على الجريمة توجد استراتيجيات الشرطة المجتمعية على نطاق واسع إلى جانب الجهود المبذولة لتعميق الحوكمة التشاركية من خلال المجالس المنشأة على المستوى المحلي . وتشمل الجهود نظام البانشايات الهندي ، والقرى الفلبينية وعمليات إعداد الموازنة التشاركية المعتمدة في بعض أجزاء البرازيل وكولومبيا . ومع ذلك ، فإن دور مثل هذه الأنظمة التشاركية في الحكم المحلي غامض . في كولومبيا ، حاولت الجماعات المسلحة تخصيص ميزانية تشاركية مناسبة لأغراضها السياسية الخاصة ، وأثهمت الشرطة المرتبطة بالقرى بارتكاب انتهاكات في الفلبين . وفي الوقت نفسه ، حققت هذه الجهود نجاحات في توفير الفرص للجمهور والمشاركة في السياسة في بعض المدن البرازيلية .

تواجه الشرطة المجتمعية والشرطة الموجهة لحل المشاكل تحديات في التنفيذ . فكلهما يخرج إلى حد كبير عن ممارسات الشرطة الحالية في العديد من الأماكن ويواجهان مقاومة . يتطلب تنفيذ مثل هذه الأنواع من البرامج دعمًا كبيرًا من الشرطة على مستويات مختلفة ، وهو أمر يصعب تحقيقه غالبًا . في الوقت نفسه ، غالبًا لا يتمتع المواطنون في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة والذين يعيشون في أعقاب آثار الاستبداد والاستعمار والصراع بعلاقات إيجابية مع الشرطة . قد يكون من الصعب للغاية تنفيذ أي من هذه الأنواع من البرامج بدون تلك العلاقات . تخلق البرامج مستويات من التعب داخل المؤسسات الشرطية والمجتمع وستستمر في الوجود فقط طالما يقف كبار المسؤولين الحكوميين وراءها . أخيرًا ، يمكن أن تتحول برامج الشرطة المجتمعية إلى أشكال من اليقظة إذا استولت عليها شرائح معينة من المجتمع . بينما يمكن تنفيذ مثل هذه البرامج بسهولة نسبية ، فإنها تتطلب استثمارات كبيرة من جانب الشرطة وسكان المجتمع حتى تنجح . هذه الجهود ، عند تنفيذها بشكل صحيح ، توفر إمكانيات هائلة لتحسين الأمن .

### التحديات المحتملة للإصلاح

تشمل التحديات المحتملة ما يلي:

"انعدام الثقة بين الشرطة والمجتمع

" قلة الموارد

"مقاومة الشرطة

"عدم وجود التزام سياسي

" إعياء

### إصلاح الشرطة في السياق

إن إجراء مناقشة متعمقة لإصلاح الشرطة من منظور التغييرات الثقافية والإدارية والهيكلية المطلوبة لتحقيق أفضل استخدام للتكتيكات والأساليب التي تمت مناقشتها حتى الآن هو خارج نطاق الدليل . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن أيًا من التكتيكات والأساليب لن تكون فعالة تمامًا بدون تغييرات وتغييرات ثقافية وإدارية في طريقة معالجة المعلومات . لا يتم إصلاح الشرطة بمعزل عن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع ، والشرطة ليست سوى جزء واحد من نظام اجتماعي واقتصادي أكثر شمولاً . لسوء الحظ ، فإن قطاعات كبيرة من الدولة والمجتمع تتطلع إلى الشرطة لحل المشاكل التي تولدها مشاكل اجتماعية أكبر وقرارات سياسية ليس للشرطة سيطرة تذكر عليها . تعاني العديد من المجتمعات من مستويات أعلى من العنف نتيجة عدم المساواة في الدخل أو العوامل الثقافية أو سهولة الوصول إلى الأسلحة النارية . لا تملك كيانات تنفيذ القانون أي سيطرة على هذه القضايا ولكن يُتوقع منها معالجة الآثار ، وغالبًا ما يكون لها آثارا سلبية على الروح المعنوية .

يعمل ضباط الشرطة لصالح المسؤولين الحكوميين ويعتمد نجاح جهودهم في الإصلاح غالبًا بشكل مباشر على درجة الدعم الذي يتلقونه من هؤلاء المسؤولين . إن الحفاظ على علاقات إيجابية مع مجموعات أوسع على مستوى الدولة وفي المجتمع أمر ضروري لاعتماد السياسات وتنفيذها بنجاح . تستلزم الجهود الجادة لمكافحة الجريمة تطوير مشاريع مفصلة وطويلة الأجل تنطوي على استثمارات كبيرة من مختلف الجهات الفاعلة داخل الشرطة والقطاعات الحكومية الأخرى والسكان . يواجه كل من الشرطة المجتمعية والشرطة الموجهة لحل المشاكل تحديات خطيرة ، لكن كلاهما حقق أيضًا نجاحًا كبيرًا .

### الاستنتاجات

تقليديا ، اتبعت الشرطة مناهج قائمة على الحوادث لمكافحة الجريمة تركز على اعتقال الجناة بعد ارتكاب الجريمة لتقليل احتمالية ارتكاب الجناة جرائم أخرى في المستقبل . تشير القضايا والنظريات التي تمت مناقشتها في المبحث الثاني إلى أنه باستخدام مناهج تحليلية محدودة وقائمة على الأدلة لمكافحة الجريمة ، يمكن للشرطة السيطرة على الجريمة بشكل أكثر فعالية . يمكن أن يساعد تحليل البيانات الموجودة ،



والمشاركة مع أعضاء المجتمع ومتابعة مصادر أخرى للمعلومات في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة تتعامل بشكل أكثر فعالية مع المشاكل التي تواجه المدن النامية . تعكس الأفكار التي تقدمها الاستراتيجيات مناهج مجربة لمكافحة الجريمة وتتوافق مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية . يناقش المبحث الثالث مناهج "الاختيار العقلاني" لمكافحة الجريمة ويوفر فهمًا لكيفية التوزيعات المكانية والزمانية الجريمة يمكن أن تساعد في تطوير سياسة الشرطة .